

الجمهورية العربية السورية
لجنة قانون العقوبات

السلطة التأديبية لإرجاء الشرطة

إلى

الضباط والعمالقة

إمالة أولية مقارئة

رسالة ليل درجة الدكتوراه في علوم الشرطة

إعداد الباحث

سليم بن زكريا العبدوي

لجنة المناقشة والمحكم على الرسالة

١- الأستاذ الدكتور محمد مرفعي خيري رئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة دمشق

٢- الدكتور محمد حسن العبدوي عضواً

أستاذ القانون العام بكلية الشرطة

٣- الدكتور محمد مرفعي خيري رئيساً

نائب رئيس مجلس الدولة

٤- الدكتور عادل السيد أبو القير عضواً

مدير مديرية الأمن العام في دمشق

١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م

١٧٠٠٢

السلطة الناجية لرجال الشرطة بين

الضمان والفاعلية

دراسة تحليلية مقارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الشرطة

إعداد الباحثة

سماح بن زكريا العلوي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- الأستاذ الدكتور محمد مرغني خيري رئيساً ومشرفاً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

٢- اللواء الدكتور محسن العبودي عضواً

أستاذ القانون العام بكلية الشرطة

تشار الدكتور حسني درويش عبد الحميد عضواً

مجلس الدولة

عادل السيد أبو الخير عضواً ومشرفاً

مدير الإدارة العامة لتأهيل العمل

هـ / ٢٠٠٤ م



T07-01176

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا
وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ
كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (٧٢) .

[الأحزاب].

شكرو وتقدير

أسمى آيات الشكر والعرفان للعلامة الفقيه...

الأستاذ الدكتور/ محمد مرغني خيرى الذى حفنى
بالعناية والرعاية خلال فترة إعداد هذه الرسالة، فكانت لمتابعته
وتوجيهاته بالغ الأثر فى إخراج الرسالة فى الصورة التى عليها
الآن.

وخالص شكرى وتقديرى للسيد اللواء الدكتور/ عادل
السعيد أبو الخير، الذى شجعنى على السير قدما فى
الوصول بهذه الرسالة إلى ما هى عليه، فكانت لكلماته
وعباراته المحفزة بالغ الأثر فى نفسى.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران،
والمستشار الدكتور/ حسنى درويش عبد الحميد، اللذين
كانت كتبهما وأبحاثهما رافداً ومعيناً لإعداد هذه الرسالة.

سالم بن راشد الفلوى

المقدمة:

أضحى دور الدولة فى العصر الحديث لا يقتصر على منع الفعل الضار، أو الرقابة على تصرفات الأفراد، أو المحافظة على النظام الاجتماعى فحسب، بل يتعداه إلى المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تطوير المجتمع، وتحقيق آماله فى الكفاية والعدل.

بيد أن تغير دور الدولة وتطوره لم يقتصر أثره على الوظيفة العامة وتزايد أهميتها، وتنامى دورها فى المجتمع، ولكنه تعاظم كذلك دور الموظف، بحسبانه المنفذ لسياسة الدولة والمسئول عن تحقيق أهدافها فى المجالات المختلفة، والموكل إليه تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وحيث إن الحكمة الإلهية شاءت أن لا يكون الإنسان على حال واحدة، فقد وصفه الله تعالى بقوله: ﴿... إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ۝ (١٥)﴾ [الزخرف]، ﴿... إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۝ (٦)﴾ [العلق]، ومن هنا فإن الانحراف عن السبيل وتجاوز الحق خطأ أو عمداً متوقعا منه، وكذلك الحال بالنسبة للموظف، فإنه من الطبيعى أن نجد بين الموظفين من يهمل عمله ويخل بالتزاماته الوظيفية ومن هنا جاء دور الدولة فى ضبط السلوك غير القويم فى إداء العمل، وإلا اختل التنظيم الإدارى.

وقد كانت هذه السلطة فى أول الأمر مركزية مطلقة فى يد الوزير أو المدير، فلم توجد للمرؤوسين أية ضمانات.. فالوظيفة العامة صلة شخصية بين الحاكم وبين مواطنين منتقين يثق فيهم، إن شاء أبقاهم وإن شاء فصلهم بلا ضمان^(١).

(١) الدكتور/ سليمان محمد الطماوى، القضاء الإدارى، الكتاب الثالث، قضاء التأديب، دار الفكر العربى، ١٩٨٧، ص ١٥.

المحتويات

الصفحة

الموضوع

7

المقدمة

الفصل التمهيدي

13

نشأة الشرطة وتطور نظم المساءلة

18

المبحث الأول: الشرطة في النظام الإسلامي.

37

المبحث الثاني: الشرطة في مصر.

53

المبحث الثالث: الشرطة في بريطانيا.

68

المبحث الرابع: الشرطة في عمان.

القسم الأول

89

أساسيات في الوظيفة الشرطية وسلطات التأديب

الباب الأول

91

أساسيات في الوظيفة الشرطية

الفصل الأول

95

موقع الوظيفة الشرطية من وظائف الدولة الأخرى

98

المبحث الأول: موقع الوظيفة الشرطية في النظام الإسلامي.

- المبحث الثاني: موقع الوظيفة الشرطية في النظامين المصري
والبريطاني. 109
- المبحث الثالث: موقع الوظيفة الشرطية في النظام العماني. 119

الفصل الثاني

- موقع عضو الشرطة من موظفي الدولة 127

- المبحث الأول: موقع عضو الشرطة في النظام الإسلامي. 128
- المبحث الثاني: موقع عضو الشرطة في النظامين المصري والبريطاني. 134
- المبحث الثالث: موقع عضو الشرطة في النظام العماني. 149

الفصل الثالث

- علاقة عضو الشرطة بالدولة 163

- المبحث الأول: النظريات المختلفة لتكييف علاقة الموظف العام
بالدولة. 165
- المبحث الثاني: علاقة أعضاء الشرطة في الأنظمة المقارنة. 171
- المبحث الثالث: علاقة أعضاء الشرطة في النظام العماني. 185

الباب الثاني

189

أساسيات في سلطة التأديب

الفصل الأول

191

سلطة التأديب والمخالفات الانضباطية

192

المبحث الأول: مفهوم المخالفات الانضباطية وتمييزها عن غيرها.

209

المبحث الثاني: عناصر المخالفات الانضباطية.

الفصل الثاني

223

سلطة التأديب والجزاء الانضباطي

224

المبحث الأول: الأسس العامة للجزاء الانضباطي.

243

المبحث الثاني: صور الجزاءات الانضباطية لأعضاء الشرطة.

الفصل الثالث

255

الاتجاهات المختلفة لسلطة التأديب

256

المبحث الأول: الأسس القانونية لسلطة التأديب.

264

المبحث الثاني: مناهج أنظمة التأديب في الوظيفة العامة.

273

المبحث الثالث: موقف تشريعات الخدمة المدنية في الأنظمة محل الدراسة من اتجاهات سلطة التأديب.

القسم الثاني

السلطة التأديبية لأعضاء الشرطة

295

والضمانات المقررة في مواجهتها

الباب الأول

297

السلطات التأديبية لأعضاء الشرطة في الأنظمة المقارنة

الفصل الأول

301

السلطات التأديبية لأعضاء الشرطة في النظام الإسلامي

303

المبحث الأول: أساسيات في السلطة التأديبية

313

المبحث الثاني: السلطات التأديبية الرئاسية

327

المبحث الثالث: السلطات التأديبية القضائية (والي المظالم).

الفصل الثاني

341

السلطات التأديبية لأعضاء الشرطة في مصر

343

المبحث الأول: السلطات الرئاسية لضباط الشرطة

361

المبحث الثاني: مجالس التأديب لضباط الشرطة

373

المبحث الثالث: المحاكم العسكرية للشرطة

الفصل الثالث

387 السلطات التأديبية لأعضاء الشرطة في بريطانيا

389 المبحث الأول: الأحكام المتعلقة بالتحقيق وسلطاته

400 المبحث الثاني: السلطات التأديبية الابتدائية

415 المبحث الثالث: السلطات التأديبية التعقيبية

الباب الثاني

427 السلطات التأديبية لأعضاء الشرطة في عمان

الفصل الأول

433 السلطات الرئاسية المختصة بالتحقيق مع أعضاء الشرطة

436 المبحث الأول: التحقيق وسلطاته وفقاً لقانون عام ١٩٧٣ م

443 المبحث الثاني: التحقيق وسلطاته وفقاً لقانون عام ١٩٩٠ م

455 المبحث الثالث: التصرف في التحقيق.

الفصل الثاني

463 السلطات التأديبية الرئاسية لأعضاء الشرطة في عمان

المبحث الأول: العقوبات الانضباطية الجائز توقيعها من قبل السلطات

464

الرئاسية.

- 475 المبحث الثاني: السلطات التأديبية الرئاسية وفقاً لقانون عام ١٩٧٣ م
- 493 المبحث الثالث: السلطات التأديبية الرئاسية وفقاً لقانون عام ١٩٩٠ م

الفصل الثالث

- 513 السلطات التأديبية الجماعية لأعضاء الشرطة

- 514 المبحث الأول: مجالس التأديب
- 525 المبحث الثاني: المحاكم العسكرية للشرطة
- المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لأعمال مجالس التأديب والمحاكم العسكرية
- 558

الباب الثالث

- 571 الضمانات المقررة لأعضاء الشرطة في مواجهة سلطات التأديب

الفصل الأول

- 575 ضمانات التأديب المقررة لأعضاء الشرطة في الأنظمة المقارنة
- 576 المبحث الأول: ضمانات التأديب لأعضاء الشرطة في النظام الإسلامي
- 596 المبحث الثاني: ضمانات التأديب لأعضاء الشرطة في النظام المصري
- المبحث الثالث: ضمانات التأديب لأعضاء الشرطة في النظام البريطاني
- 645

الفصل الثاني

- 677 ضمانات التأديب المقررة لأعضاء الشرطة في عمان
- المبحث الأول: الضمانات المقررة لأعضاء الشرطة أثناء مرحلة التحقيق
- 678
- المبحث الثاني: الضمانات المقررة لأعضاء الشرطة أثناء مرحلة المحاكمة
- 691
- المبحث الثالث: الضمانات المقررة لأعضاء الشرطة بعد توقيع الجزاء التأديبي
- 702

الفصل الثالث

- 753 الموازنة بين متطلبات الانضباط ومقتضيات الضمان
- 756 المبحث الأول: متطلبات الانضباط والسلطة التأديبية
- 761 المبحث الثاني: مقتضيات الضمان والسلطة التأديبية
- 766 المبحث الثالث: نحو نظام تأديبي استرشادي لعضو الشرطة العربي
- 779 - الخاتمة
- 785 - مراجع البحث
- ملحق الهيكل التنظيمي للشرطة في (عاصمة - أقاليم) الدولة الإسلامية
- 819
- 823 - المحتويات